جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم علوم القران الكريم والتربية الإسلامية

# اساليب المحدثين في تصنيف الحديث النبوي

الدراسات العليا/ الماجستير

الدراسات الاولية/ المرحلة الثانية

ا.د سعد محمود حسين

saad.mahmood.h@tu.edu.iq

٢٠٢٣-٢٠٢٤

اساليب المحدثين في التصنيف:

تنوعت أساليب المحدثين في طريقة تدوين الأحاديث وترتيبها، وكذا في منهج اختيارها وانتقائها فكان لهم طرق شتى، لكل طريقة ميزة معينة

الطريقة الأولى: النسخ الحديثية

النسخ: جمع نسخة، وتُسمى صحيفة، وهو مصطلح شائع لدى علماء الحديث النبوي اختصوا به، يُطلقونه على ما يضم مجموعة من الأحاديث بإسناد واحد يرويها الصحابي عن النبي الله يكتبها هو أو يكتبها الراوي عنه أو من دونه... سواء كانت ورقة واحدة أو أكثرمثل نسخة همام عن أبي هريرة، ونسخة أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، ونسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص)وغيرها

فقد اهتم بعض رواة الحديث النبوي بكتابة مروياتهم في صحف وذلك لحفظ هذه المرويات من الضياع والنسيان، وقد كان بعض الرواة يخص أحاديث بعض شيوخه بالكتابة، وربما خص طريقا معينا من مرويات شيخه، ويسوق تلك المرويات بسندواحد

وكان رواة تلك النسخ يولون تلك النسخ اهتماما خاصا لأهميتها وصحتها أو لعلوها، ويجعلونها رفيقتهم عند الأداء، فيسمع منه التلاميذ من تلك النسخة فتشتهر بنسبتها إليه، فقيل نسخة همام، ونسخة عمرو بن شعيب، ونسخة حفص بن ميسرة....

وقد يُطلق بعض العلماء على السند الموحد الذي تروى به مجموعة من الأحاديث "نسخة" وذلك لأن ما يروى بذلك الإسناد يكون معروفا مشهورا كأنه نسخة واحدة مكتوبة، ومثال ذلك قول الحافظ ابن حجر في كلامه عن الحديث المقلوب: وأما القلب في المتن فكمن يعمد إلى نسحة مشهورة بإسناد واحد فيزيد فيها متنا أو متونا ليست منها .... كنسخة مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما - زاد فيها جماعة عدة أحاديث ليست منها، منها القوي والسقيم، وقد ذكر جلها الدارقطني في غرائب مالك

قلت: ولا يوجد ما يُعرف بنسخة مالك عن نافع، إنما لشهرة هذا السند واشتهار الأحاديث التي رويت به صارت مضبوطة معروفة لدى أهل العلم فكأنها مدونة في نسخة، لهذا تطلق النسخة على الإسناد الذي تروى به مجموعة من الأحاديث، ومن هذا الاستعمال قول الحاكم النيسابوري: " وأوهى أسانيد المصريين: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، عن أبيه، عن جده، عن قرة بن عبد الرحمن، عن كل من روى عنه، فإنها نسخة كبيرة "

الطريقة الثانية:

جمع الأحاديث والآثار وخلطها بشيء من مسائل التفسير والفقه، وأول من جمع الأحاديث والآثار على هذا النحو : عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت ١٥٠ هـ ) وعلى هذا النسق والترتيب كان جامع معمر بن راشد الصنعاني (١٥٤هـ) وجامع سفيان الثوري (ت: ١٦١هـ)، وجامع عبد الله بن المبارك (ت: ١٨١ هـ)

الطريقة الثالثة:

تصنيف كتب فقهية مع الاحتجاج لها بالسنة والآثار بالسند المتصل، فكان الفقه هو الغالب، والأحاديث والآثار مخلوطة فيها للاستدلال والاحتجاج، ومن الكتب التي دونت على هذه الطريقة:

(١) كتاب السير للأوزاعي (ت : ١١٥ هـ ) تناول فيه أحكام الجهاد والقتال
(٢) كتاب الخراج لأبي يوسف القاضي تلميذ أبي حنيفة (ت: ١٨٢هـ)

(٣) كتاب الأم للشافعي (ت : ٢٠٤هـ) وهو كتاب فقه شامل مع الاستدلال من السنة وآثار الصحابة والرد على المخالفين ومناقشتهم، وله أيضاً "كتاب الحجة" وهو كتابه القديم صنفه قبل كتاب الأم

ومن أمثلة ما جاء في كتاب الأم، كتاب السواك: قال الشافعي: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن أبي ازناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله قال: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء، وبتأخير العشاء).

قال الشافعي: أخبرنا سفيان، عن محمد بن إسحق، عن أبي عتيق، عن عائشة - رضي الله عنها أن النبي قال ( السواك مطهرة للفم مرضاة للرب) قال الشافعي: في هذا دليل على أن السواك ليس بواجب وأنه اختيار لأنه لو كان واجبا لأمرهم به شق عليهم أو لم يشق.

قال الشافعي واستحب السواك عند كل حال يتغير فيه الفم، وعند الاستيقاظ من النوم، وأكل كل ما يُغيّر الفم وشربه، وعند الصلوات كلها، ومن تركه وصلى فلا يعيد صلاته ولا يجب عليه وضوء.

الطريقة الرابعة: طريقة المصنفات

وهي الكتب التي جمعت الأحاديث والأخبار الموقوفة على الصحابة وآثار التابعين ومن بعدهم وفتاواهم، ويندر في هذه المصنفات أن يذكر المصنف أراءه الفقهية، ومن هذه الكتب: مصنف عبد الرزاق الصنعاني (ت: ٢١٠ هـ)، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة (ت : ٢٣٥هـ)، ومصنف بقي بن مخلد القرطبي والفرق بين المصنفات وبين الجوامع التي ذكرت في الطريقة

الأولى: أن المصنفات ليس فيها مسائل فقه أو تفسير على نحو ما في الجوامع المذكورة

الطريقة الخامسة : طريقة الموطآت

والموطأ في اللغة هو الممهد، حيث يقصد صاحبه توطئته للناس ليعم النفع به، وهو شامل للفقه والحديث معا، فتجد في بعض الأبواب المسائل الفقهية مع الاستدلال لها بالقرآن والسنة والآثار، وفي بعض الأبواب يقتصر على الأحاديث والآثار لدلالتها الواضحة على المقصود، وبعض الأبواب يقتصر فيها على المسائل الفقهية وشيء من الآثار، وتتميز هذه الموطأت بأن المصنف يذكر فيها أراءه وفتاواه في كل باب، ومن أشهر الموطأت موطأ الإمام مالك بن أنس، (ت: ١٧٩ هـ)، وكان في عصره موطأ لإبراهيم بن أبي يحيى (ت: ١٨٤هـ)، وموطأ لعبد العزيز الماجشون (ت: ١٦٤هـ)،ولم يصلنا إلا موطأ مالك.

الطريقة السادسة المسانيد

وهي الكتب التي دونت فيها الأحاديث مرتبة على أسماء الصحابة الذين رووا هذه الأحاديث، فجمعت أحاديث كل صحابي على حدة، وفي العادة فإنهم يبدؤون بأحاديث العشرة المبشرين بالجنة على الترتيب لفضلهم وسابقتهم، وهم: أبو بكر الصديق عمر بن الخطاب، عثمان بن عفان علي بن أبي طالب، طلحة بن عبيد الله، الزبير بن العوام، سعد بن أبي وقاص، سعيد بن زيد أبو عبيدة عامر بن الجراح، عبد الرحمن بن عوف - أجمعين ، ثم يذكرون أحاديث بقية الصحابة حسب فضلهم وسابقتهم، فيبدؤون بأهل بدر ثم أهل أحد وهكذا حسب طبقاتهم والمدن التي نزلوها فيما بعد ونجد أن مسند أبي يعلى الموصلي يخلو من مسند عثمان ومن مسند سعيد بن زيد، ومسند الحميدي يخلو من أحاديث طلحة بن عبيد الله، أحد العشرة المبشرين ومن أهم المسانيد المشهورة

(١) مسند أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)

(٢) مسند أبي داود الطيالسي (ت: ٢٠٤هـ)

(٣) مسند الحميدي (ت: ٢١٠ هـ)

(٤) مسند أبي يعلى الموصلي (ت: ٣٠٧هـ)

(٥) مسند البزار - المسند الكبير المعلل (ت: ٢٩٢ هـ )

(٦) مسند عبد بن حميد (ت: ٢٤٩هـ)

(٧) مسند إسحاق بن راهوية (ت: ٢٣٨ هـ)

ويجدر التنبيه إلى أن أصحاب المسانيد ظاهر قصدهم جمع حديث كل صحابي على حدة دون اشتراط صحة تلك الأحاديث، فهدفهم جمع ما وصل إليهم من الأحاديث التي يعلمون أنها ليست موضوعة، أما ما يعلم أنه موضوع فلا أحد من المحدثين يتعمد وضعه في كتابه، وسوى ذلك من الصحيح والحسن والضعيف وشديد الضعف هو موضوع من يصنف على المسانيد أو الأبواب ممن لم يشترط الصحة قال ابن حجر : " وبعض من صنف على المسانيد انتقى أحاديث كل صحابي فأخرج أصح ما وجد من حديثه، كما روينا عن إسحاق بن راهويه انه انتقى في مسنده أصح ما وجده من حديث كل صحابي إلا أن لا يجد ذلك المتن إلا من تلك الطريق فإنه يخرجه ونحى بقي بن مخلد في مسنده نحو ذلك، وكذلك صنع أبو بكر البزار قريباً من ذلك، وقد صرح ببعض ذلك في عدة مواضع من مسنده، فيخرج الإسناد الذي فيه مقال ويذكر علته، ويعتذر عند تخريجه بأنه لم يعرفه إلا من ذلك الوجه

وأما مسند الإمام أحمد : فقد صنف أبو موسى المديني جزءاً كبيراً ذكر فيه أدلة كثيرة تقتضي أن الإمام أحمد انتقى مسنده وأنه كله صحيح عنده، وأن ما أخرجه فيه عن الضعفاء إنما هو في المتابعات، وإن كان أبو موسى قد ينازع في بعض ذلك، لكن لا يشك منصف أن مسنده أنقى أحاديث وأتقن رجالا من غيره، وهذا يدل على أنه انتخبه.

ويؤيد هذا ما يحكيه ابنه عنه أنه كان يضرب على بعض الأحاديث التي يستنكرها .

وتبلغ أحاديث مسند أحمد قريبا من ثلاثين ألف حديث، وقد انتقاه من سبعمائة ألف وخمسين ألف حديث، قال الكتاني: وتفضيل ابن الصلاح كتب السنن عليه منتقد، وبالغ بعضهم فأطلق عليه اسم الصحة، والحق أن فيه أحاديث كثيرة ضعيفة وبعضها أشد في الضعف من بعض، حتى أن ابن الجوزي أدخل كثيرا منها في موضوعاته، ولكن تعقبه في بعضها الحافظ أبو الفضل العراقي، وفي سائرها الحافظ ابن حجر في القول المسدد في الذب عن مسند أحمد، وحقق ابن حجر نفي الوضع عن جميع أحاديثه، وأنه أحسن انتقاء وتحريرا من الكتب التي لم تلتزم الصحة في جمعها .

وهناك كتب سميت مسانيد وهي ليست كذلك، منها:

مسند ينسب للإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت - رحمه الله - ( ت : ١٥٠)، لكون أحاديثه من روايته، وإن لم تكن من جمعه وإخراجه، وإنما من جمع

المحدثين بعده، حيث قام أبو المؤيد الخطيب الخوارزمي ( ت : ٦٥٥) بجمع خمسة عشر مسندا تنسب إلى أبي حنيفة، في كتاب سماه: جامع المسانيد، رتبه على أبواب الفقه، بحذف المعاد وترك تكرير الإسناد. وكذلك المسند المنسوب للإمام الشافعي، محمد بن إدريس - رحمه الله - (ت: ٢٠٤)، ليس هو من تصنيفه وإنما عبارة عن الأحاديث التي أسندها - مرفوعها وموقوفها - ورواها في كتاب الأم والمبسوط، جمعها أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم من رواية الربيع صاحب الشافعي، وقسمه على الأبواب، وهو غير مرتب لذا وقع التكرار فيه

الطريقة السابعة: الأجزاء الحديثية

وهي كتب تفرد لمسألة علمية واحدة مثل: "جزء القراءة خلف الإمام للبخاري

أو تفرد لجمع أحاديث راو واحد من الصحابة أو من بعدهم مثل: جزء الحسن بن عرفة البغدادي المعمر ، توفي سنة ٢٥٧ وقد جاوز المائة، اهتم بها العلماء لعلوها أو تفرد لنوع معين من الروايات فيه فوائد حديثية مثل: "جزء من حدث ونسي" للخطيب البغدادي

والفرق بين النسخة والجزء الحديثي بناء على ما سبق: هو أن النسخة تُروى بسند واحد، بينما الجزء لا يشترط فيه ذلك، فعادة ما تكون أحاديث الجزء الواحد ذات أسانيد متعددة لأن هدف صاحب الجزء هو جمع ما جاء في مسألة واحدة أو جمع ما جاء عن راو معين ونحو ذلك

وهي الكتب التي جمعت فيها الأحاديث المرفوعة على الأبواب: فيقسم المصنف كتابه إلى كتب مثل كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، وهكذا، وكل كتاب من هذه الكتب ينقسم إلى أبواب فمثلاً كتاب الطهارة يكون فيه الأبواب التالية: باب الاستنجاء، باب الوضوء، باب السواك، باب الحيض، باب الغسل... وغير ذلك مما يتعلق بالطهارة. إلا أن بعض المحدثين يفرد بعض أبواب الطهارة في كتب، وذلك لاتساعها وأهميتها، ويراعي المحدث أن يشمل كل كتاب الأحاديث المرفوعة المتعلقة به، ويذكر في كل باب الأحاديث الأكثر تعلقاً بذلك الباب، وقد يكرر الحديث في أكثر من باب إذا احتاج إلى ذلك عندما يكون الحديث يشمل أكثر من معنى، وبعض المحدثين يميل إلى التكرار ويكثر منه، مثل البخاري الذي له غرض فقهي واضح في تدوين الحديث ولهذا نجده مزج تراجم الأبواب في كتابه ببعض الآثار ليس للاستدلال وإنما للاستئناس وتقوية ما يذهب إليه

وأشهر من صنف على هذا النحو: الإمام أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦ هـ) في كتابه الذي سماه ( الجامع الصحيح المسند المختصر الأمور رسول الله وسننه وأيامه )